

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.382
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٨٢

المعقودة في المقر، نيويورك،
في يوم الأربعاء، ٤ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية (تابع)

././.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

تنفيذ المادة ٢١ من الاتفاقية (تابع)

١ - السيدة روبنسن (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إنه من دواعي سرورها أن تلتقي باللجنة في وقت تجري فيه تطورات رئيسية عديدة في مجال حقوق الإنسان. وسيكون التركيز على التمتع التام والمتساوي بحقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في الأنظمة الرئيسية للأمم المتحدة والمشاركة التامة للمرأة كأداة فاعلة ومستفيدة من التنمية على حد سواء، وفق الأولويات المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وإن تحقيق هذه الأهداف عمليا في السنوات المقبلة يمثل التحدي الأكبر.

٢ - وذكرت أن الأمين العام قد أكد في برنامجه للإصلاح أن حقوق الإنسان تعتبر أساسية وجزءاً لا يتجزأ من تعزيز السلم والأمن، والازدهار الاقتصادي والمساواة الاجتماعية وترتبط بالبرامج الموضوعية في هذه المجالات. وقام بإنشاء الهيكل اللازم لمشاركة الرؤساء التنفيذيين لجميع وكالات الأمم المتحدة في عملية دمج حقوق الإنسان في أنشطتها الرئيسية باعتبارها قيمة أساسية، وسيتم إبراز ذلك في الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان خلال العام.

٣ - وأضافت أنه سيتم التركيز على حقوق الإنسان للمرأة من خلال الأنشطة الاحتفالية، كما يتبين من إصدار مجموعة المعلومات الأساسية، "حقوق المرأة: مسؤولية الجميع"، التي ساهم فيها كل من برامج الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية ومجمل عن الأنشطة المزمع القيام بها في عام ١٩٩٨. وأن الدراسة التي تزمع اللجنة الاضطلاع بها بشأن مركز التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كمساهمة منها في الاحتفالات، ستبرز أحد مجالات المشاكل.

٤ - وأردفت أن عام ١٩٩٨ سيشهد كذلك استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي يجري كل خمس سنوات، وهو استعراض سيصبح، بين أشياء أخرى، فرصة جيدة لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز حتى الآن بشأن حقوق الإنسان للمرأة. وستكون آراء وملاحظات اللجنة في ذلك الصدد على درجة كبيرة من الأهمية وستتم دراستها بكل عناية. وكما تعلم اللجنة أكثر من أي جهة أخرى، لا تزال المرأة تواجه حالات إجحاف خطيرة، سواء في القانون أو في الممارسة، وفي جميع المجتمعات ومجالات الأنشطة تقريبا. وتشكل النساء الأغلبية الساحقة للذين يعيشون في فقر وأغلبية الأميين في العالم. وهن يعملن لساعات أطول مما يعمل الرجال، وما زال يستهان بقيمة عملهن في معظم الأحيان، ولا تزال مشاركتهن في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي محدودة جدا.

٥ - واستطردت أنها بصفتها المفوضة السامية وطدت العزم على وضع النضال ضد هذا التمييز المنتشر بين الجنسين في صدر الأولويات بالشراكة مع جميع الذين يعملون في ذلك المجال. وسيعمل مكتبها على تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وإدماجها في الإطار الأوسع لحقوق الإنسان، وعلى الأخص، على شن حملات

للتصديق العالمي على الاتفاقية وإلغاء التحفظات الموضوعية، وزيادة وعي المرأة بحقوقها الإنسانية، ودعم برامج التنمية البشرية التي تعزز من المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وتحاول تعزيز الشراكة بين المجموعة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وسيساعد التقدم المحرز في هذه المجالات على حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي حددت معالمها.

٦ - ومضت تقول إن من بين التطورات الأخيرة التي تهم اللجنة، أن رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، قد أولوا في اجتماعهم الثامن، اهتماما خاصا بتدابير الإصلاح التي من شأنها أن تحسن فعالية وكفاءة وتنسيق عملهم، وخاصة فيما يتعلق بالإبلاغ والرصد. وحثوا اللجنة على عقد اجتماعات من حين لآخر في جنيف لتعزيز علاقتها مع الهيئات الأخرى، وهي ترحب بنفسها بقيام اللجنة باتخاذ مثل هذا القرار. وقد أدى التطور السريع لموقع حقوق الإنسان على الإنترنت، بالطبع إلى تدفق المعلومات والوثائق بين جميع هيئات المعاهدات بشكل أفضل بكثير، وإن الربط الجديد مع موقع الإنترنت لشعبة النهوض بالمرأة سيؤدي إلى زيادة التنسيق. كما سيؤدي الاتفاق القاضي بقيام ممثلي الشعب من الآن فصاعدا بحضور اجتماعات الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة حقوق الإنسان لإطلاعه على أنشطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى تحسين الانسجام.

٧ - وأضافت قائلة إن الرؤساء طلبوا علاوة على ذلك الرؤساء إلى الشعبة إعداد ورقة معلومات أساسية تحلل ما أنجزته هيئات المعاهدات المختلفة وما لا يزال بوسعها أن تفعله لإدماج منظور الجنسين في عملها، واقترحوا عقد حلقة دراسية أخرى حول منظور الجنس، تشبه اجتماع ١٩٩٥، لمناقشة إدماج بعد الجنس في أي تنقيح للتعليقات العامة، والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي صدرت سابقا عن هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، وبناء على طلب الشعبة، ستقوم بتعيين عضو فني من المفوضية لمساعدة الفريق العامل التابع للجنة مركز المرأة على وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي تنوي إيلاء أولوية قصوى للبروتوكول.

٨ - واستطردت قائلة إن التقرير الذي قدمه المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة عام ١٩٩٨ قد ركز على العنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، بما فيه العنف عند احتجاجهن والعنف ضد اللاجئين والمشردين داخليا، وقام المقرر الخاص بمهمة إلى رواندا في عام ١٩٩٧ لدراسة حالة المرأة بعد النزاع، بما في ذلك النساء في السجون. وأولت المقررة الخاصة للجنة بشأن حالة حقوق الإنسان في أقاليم يوغوسلافيا السابقة في تقريرها اهتماما خاصا باستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، وستقدم المقررة الخاصة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بشأن الاغتصاب المنتظم، والاسترقاق الجنسي والممارسات الشبيهة بالاسترقاق خلال فترات النزاع المسلح، تقريرها النهائي في نهاية الدورة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير الذي قدمه مؤخرا المقرر الخاص للجنة بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المطبوعات الخليعة تحليلا مفيدا عن أثر الإعلام والتعليم على الترويج التجاري للاستغلال الجنسي للأطفال بشكل خاص. وهي تولي شخصيا أولوية لقضايا العنف واستغلال الأطفال، وخاصة بعد قيامها بزيارة كمبوديا حيث شاهدت بنفسها مبلغ المال المخصص لمثل هذا الاستغلال

والآلام الفظيعة التي تعانيها الفتيات المتورطات وذلك لأن أكثرهن ضعفا يقعن ضحية لمثل هذه الضغوط على نحو متزايد.

٩ - أما بشأن العمليات التي تقوم بها المفوضة، فالعمل جار حاليا على تنفيذ مشروع محدد لإدماج منظور الجنس في مشاريع التعاون التقني في سياق استعراض التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وأجري تقييم مفصل عن بعض ممارسات التعاون التقني المتعلقة بقضايا الجنسين، وتم تجميع ومقارنة الخبرات المتعلقة بقضايا الجنسين لوكالات التعاون التقني للأمم المتحدة الأخرى، وتم استعراض البيانات، ووضع مشروع الإجراءات والمبادئ التوجيهية وتم اختبارها ميدانيا. وأنشأ مكتبها فريقا خاصا يعنى بقضايا الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة لوضع نهج أكثر تماسكا، وضمان إدماج منظور الجنسين في جميع أنشطتها الرئيسية بشكل منتظم. وكان للفريق تأثير جيد على المفوضة.

١٠ - وكررت التزامها الشخصي القوي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعهدت بدعمها التام لعمل اللجنة الهام، الذي تجلت أهميته على نحو خاص في تنفيذ المبادئ التي تسعى لحمايتها على المستوى القطري. وتعد اللجنة إحدى الآليات الأساسية لوضع المعايير للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة تحديات حقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في أن تعمل بشكل أكثر وثوقا مع اللجنة في السنوات القادمة.

١١ - السيدة كورتي: قالت إن اللجنة تعتبر أن المساواة بالنسبة للنساء ليست أمرا مثاليا بل تحديا، وإن المفوضة السامية ستحظى بتعاونها عند تصديدها لذلك التحدي. وطلبت إليها أن تنتهز كل فرصة ممكنة لإبراز اللجنة وإدراجها في الشراكة المعززة بين المقر وجنيف. وأعربت عن أملها في أن تقوم المفوضة السامية بمتابعة عمل اللجنة المتعلق بتعديل الاتفاقية، والنظر في عقد اجتماع يضم جميع هيئات معاهدات حقوق الإنسان لدراسة مشكلة التقارير المتأخرة وإزالة الأنشطة المتداخلة.

١٢ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: قالت إنه بصفتها عضوا منذ فترة طويلة في اللجنة، فهي متفائلة بشأن تقدمها: إذ ارتفع عدد التصديقات، وتحسنت أساليب عملها، وأصبحت التقارير التي تتلقاها أفضل وأكثر تفصيلا، وأصبحت علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية أكثر حيوية. واللجنة مفتوحة للمناقشات حول سبل تحسين العلاقات بين هيئات المعاهدات ومراعاة منظور الجنسين في عملها. ومن المؤكد أن التقنيات الجديدة ستعمل على تيسير هذا التنسيق.

١٣ - السيدة شوب شيلنغ: قالت إنه مع تسلم المفوضة السامية القيادة، ستفتح آفاق جديدة، وسيشجع التعاون بين اللجنة وهيئات المعاهدات الأخرى. وإن مسألة التحفظات التي تبديها الأطراف للاتفاقية مسألة هامة، وذلك لأن عددا من الدول لم يمثل في الواقع أبدا بسبب تحفظاتها على أحكام رئيسية مثل المادة ٢ أو المادة ١٦ ولا تقدم تقارير.

١٤ - السيدة عويج: لاحظت أن اللجنة هي أفضل من يقدر تنامي التمييز والعنف والاستغلال والعزل الاقتصادي والفقير التي تعد من نصيب المرأة في جميع أنحاء العالم. وكان بروز الحركات الدينية الأصولية مؤخرًا سببًا محبطًا للتنمية التي تنكر الحقوق المبدئية للمرأة في الحياة والتعليم التي تؤدي إلى تحررها. وطلبت باسم جميع النساء اللاتي يعانين، إلى الأمم المتحدة والمفوضة السامية العمل بعزم أكبر لمساعدتهن. وما زيارة المفوضة السامية إلا دليل على التزامها بعمل اللجنة.

١٥ - الرئيسة: أعربت عن تقديرها لمختلف المبادرات التي أعلنتها المفوضة السامية وقالت إن اللجنة بدأت العمل في مساهمتها في الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي ولتحقيق فعالية وتنسيق أكبر في عملها.

١٦ - السيدة كينغ (المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن مسائل الجنسين والنهوض بالمرأة): تعهدت بالدعم التام لشعبة النهوض بالمرأة وأبدت استعدادها، بصفتها المستشارة الخاصة، للمساعدة في تحقيق التوازن بين الجنسين، ليس فقط في مكتب المفوضية بل في العديد من بعثات رصد حقوق الإنسان في أنحاء العالم التي دعا إليه المكتب للعمل في الميدان.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥